

## أثر التركيز الصناعي على مستوى إفصاح الشركات فى القطاعات الصناعية المختلفة

محمد عسر أحمد حسن\*

### المخلص

يعتبر الإفصاح المحاسبى أحد الموضوعات الهامة، حيث تعددت الدراسات المحاسبية التى تناولت الإفصاح المحاسبى فى السنوات الأخيرة. إذ أختبر العديد من الدراسات الاختلافات فى مستوى الإفصاح المحاسبى بين الشركات للتوصل إلى العوامل المؤثرة على مستوى إفصاح الشركات، حيث توصلت إلى أن أحد العوامل الهامة التى قد تودى إلى إختلافات فى مستوى الإفصاح بين الشركات هو التركيز الصناعي. إذ أن الاختلاف فى درجة التركيز الصناعي فى القطاعات الصناعية المختلفة قد تودى إلى إختلافات فى مستوى إفصاح الشركات فى تلك القطاعات. فقد يقل مستوى إفصاح الشركات فى الصناعات الأكثر تركزاً، لأن المعلومات التى تفصح عنها الشركات قد تودى إلى أضرار تنافسية كبيرة، كما تؤثر سلباً على الوضع التنافسى للشركة المفصحة وذلك بسبب توفير معلومات هامة للمنافسين الحاليين والمحتملين وهذا ما يسمى بتكاليف الملكية للإفصاح. ولذلك يهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة بين تركيز الصناعة والإفصاح المحاسبى للشركات بالقطاعات المختلفة.

مصطلحات إرشادية :- التركيز الصناعي - تكاليف الملكية للإفصاح - مستوى الإفصاح.

\* معيد بقسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة - جامعة الإسكندرية.

## **Abstract**

Corporate Disclosure is considered one of the important issues which literature have shown interest in studying over the last few years. Different studies have concentrated on studying varying levels of disclosure among companies in order to reach the important factors that affect it. They found that one of the most important factors affecting the level of corporate disclosure was industrial concentration. Highly concentrated industries were characterized by low level of corporate disclosure since such disclosure may lead to huge competitive damages to the firm. It can also affect the company's competitive position because competitors will be able to use such important information against it which is called Proprietary costs of disclosure. Therefore, this paper aims at analyzing and evaluating the previous studies which focused on studying the relationship between the industrial concentration and corporate disclosure in different industrial sectors.

**Keywords:** Proprietary costs, Disclosure, Industry concentration.

## 1- مقدمة

يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد الموضوعات الهامة، إذ تعددت الدراسات المحاسبية التي تناولت الإفصاح المحاسبي في السنوات الأخيرة. وقد كان للأزمات المالية التي شهدتها العديد من الدول في الأونة الأخيرة دافع كبير للإهتمام بمستوى وجودة الإفصاح المحاسبي للشركات، حيث كان أحد أسباب تلك الأزمات هو عدم كفاية الإفصاح و ضعف الشفافية. كما أن للإفصاح دوراً هاماً في التأثير على قرارات الاستثمار، حيث تعد التقارير المالية بمثابة أحد المصادر الأساسية للمعلومات التي يحتاج إليها المستثمرون لتقييم أداء الإدارة والمساعدة في إتخاذ قرارات التخصيص السليمة لرأس المال (Habib, 2008). لذا أهتم العديد من الهيئات الأكاديمية والمهنية والهيئة العامة للرقابة المالية في مصر بالإفصاح المحاسبي، لزيادة مستوى الشفافية والثقة لدى المستثمرين الحاليين والمرتقبين في المعلومات المحاسبية.

وقد أختبر العديد من الدراسات الاختلافات في درجة الإفصاح المحاسبي بين الشركات ولكنها توصلت إلى نتائج متعارضة. فقد أيد بعض الدراسات اختلاف درجة الإفصاح المحاسبي بين الشركات وفقاً لحجم الشركة، ونسبة الرفع المالي، وكذلك ربحية الشركة وغيرها من المتغيرات. بينما قدم بعض الدراسات أدلة تجريبية عن أسباب إختلاف درجة الإفصاح بين الشركات. فعلى عكس ما سبق، فقد وجدت تلك الدراسات اختلافات معنوية بين درجة الإفصاح في الشركات في الصناعات المختلفة، حيث كان لطبيعة الصناعة أثر على درجة الإفصاح وسياسات الإفصاح التي تتبعها الشركات (الدراوى، 1995). كما أوضحت دراسة (Gallego et al., 2008) أن هناك بعض العوامل الأخرى التي قد تؤثر على مستوى إفصاح الشركات في الصناعات المختلفة، والتي من أهمها التركيز الصناعي، وذلك في ظل وجود أدلة متعارضة حول علاقته بالإفصاح المحاسبي.

ويعد التركيز الصناعي أحد القضايا الهامة والتي يُتوقع مساهمتها في تحديد درجة الإفصاح وسياسات الإفصاح التي تتبعها الشركات. ويمكن تعريف تركيز الصناعة بأنه يقيس التوزيع النسبي للحجم الكلي للصناعة على المنشآت الموجودة في تلك الصناعة، أي بعبارة أخرى يعكس إلى أي مدى يتركز الإنتاج في إحدى الصناعات في أيدي عدد محدود من المنشآت (الشهوانى، 2011). ويمكن القول أن درجة تركيز الصناعة ستكون مرتفعة عندما يكون إنتاج هذه المنتجات متركز في عدد قليل من المنشآت.

ويشير العديد من الدراسات (Gallego et al., 2008 ؛ Ali et al., 2009 ؛ Ali et al., 2014 ؛ Lang and Sul , 2014) إلى أن الشركات في الصناعات الأكثر تركزا " تقوم إدارتها بتنبؤات وتحليلات الأرباح بشكل أقل، كما أن تقييمات الإفصاح من قبل المحللين الماليين تكون أقل، بالإضافة إلى أنه في أغلب الأحيان تكون بيئة المعلومات أقل شفافية ، وذلك وفقا لمقاييس خصائص توقعات الأرباح الموضوعية من قبل المحللين الماليين. كما توصلت تلك الدراسات إلى أن الشركات العاملة في الصناعات الأكثر تركزا تقوم بالإفصاح بشكل أقل وتتجنب اتخاذ قرارات معينة للتمويل، ويكون للإفصاح أثار غير مفيدة للشركات ومن المحتمل أن يكون ذلك بسبب تكاليف الملكية للإفصاح. إذ تتأثر دافعية الشركات للإفصاح عن معلوماتها ببعض النظريات مثل نظرية الوكالة ونظرية الإشارات و التكاليف السياسية وكذلك تكاليف الملكية (proprietary costs). وسيركز الباحث على تكاليف الملكية للإفصاح والتي تتمثل في دخول منافسين جدد للصناعة مما قد يؤدي إلى انخفاض الحصة السوقية ومن ثم انخفاض ربحية الشركة والتأثير على أسعار أسهمها.

ويوضح (Gallego et al., 2008) أن نظرية تكاليف الملكية (proprietary costs) تعنى بأن المعلومات التي تفصح عنها الشركات قد تؤدي إلى أضرار تنافسية كبيرة. وعلى الرغم من أن الإفصاح عن تلك المعلومات من شأنه أن يساعد سوق المال على تحديد قيمة الشركات بشكل أكثر دقة، إلا أنه قد يؤثر سلباً على

الوضع التنافسي للشركة المفصحة وذلك بسبب توفير المعلومات الإستراتيجية للمنافسين الحاليين والمحتملين. كما أن المعلومات المفصحة عنها قد تكشف للمنافسين والأطراف الأخرى (مثل، العملاء) وجود نقاط ضعف وفرص يمكن إستغلالها لصالحهم.

ويرى (Verrecchia (1983 أن الشركات مع ارتفاع تكاليف الملكية للإفصاح تفصح بشكل أقل عن الشركات التي ينخفض فيها تكاليف الملكية للإفصاح. وقد حاول عدد من الدراسات السابقة إختبار هذا التوقع بإستخدام تركيز الصناعة كمقياس لتكاليف الملكية للإفصاح، ولكن الأدلة التي تم التوصل إليها لم تكن حاسمة (Beyer et al., 2010; Berger, 2011). فعلي سبيل المثال، اشار (Harris, (Botosan and Stanford, 2005 ; 1998 إلى أن الشركات العاملة في الصناعات الأكثر تركزا هم الأقل احتمالا لتقديم إفصاحات عن الأعمال بشكل مفصل.

وقد تناولت دراسة (Lang and Sul , 2014) التحديات التي واجهت الباحثين السابقين وهي : عدم وجود تنبؤات نظرية قوية بسبب تعارض النتائج - الصعوبة في قياس الجوانب ذات الصلة بالتركز الصناعي وذلك بسبب احتمالية عدم توافر المعلومات اللازمة لقياسه - وصعوبة تحديد الإفصاحات التي من المحتمل أن تحمل تكاليف ملكية كبيرة . كما أتضح أن نظرية تكاليف الملكية لها آثار كبيرة على توقع الإدارة للأرباح بصورة منكرة، وعلى مستوى الإفصاح عن المعلومات وخيارات التمويل (Ali et al., 2014).

لذلك يستخلص الباحث مدى أهمية دراسة تأثير التركيز الصناعي على مستوى الإفصاح للشركات في القطاعات الصناعية المختلفة وذلك للوقوف على نتائج واضحة لهذه العلاقة، حيث لم تصل الدراسات السابقة إلى نتائج موحدة توضح مدى تأثير التركيز الصناعي على مستوى الإفصاح للشركات.

علي الرغم من وجود دراسات تناولت العلاقة بين تركيز الصناعة والإفصاح إلا أن الأدلة التي توصلت لها هذه الدراسات متعارضة. وقد يرجع ذلك إلي القيود المفروضة علي مقاييس تركيز الصناعة والتي تتمثل في عدم توافر المعلومات اللازمة لقياس التركيز، وكذلك إختلاف بيئة الدراسة (Berger, 2011) ; Ali et al., 2009. إذ توصلت بعض تلك الدراسات إلى أن الشركات في الصناعات الأكثر تركزا (والتي يقل فيها عدد المنافسين) تفصح بشكل أقل . فيما توصلت دراسات أخرى إلى عكس ذلك حيث وجدت أن الشركات في الصناعات الأكثر تركزا تفصح عن المعلومات لديها بشكل أكثر شمولاً. وهناك دراسات أخرى لم تتوصل إلى علاقة واضحة بين التركيز الصناعي ومستوى الإفصاح للشركات. وهذا التعارض هو ما دفع الباحث في تناول وعرض هذه المشكلة في محاولة منه للتوصل إلى نتائج محددة لهذه العلاقة. ويمكن تلخيص مشكلة البحث في الاجابة علي التساؤلات الآتية :

- ما مفهوم الإفصاح وأهميته وأنواعه ودوافع الشركات نحو الإفصاح المحاسبي؟

- ما مفهوم التركيز الصناعي وعوامل ومحددات ومقاييس التركيز الصناعي؟  
- هل يؤثر التركيز الصناعي علي مستوى الإفصاح في الشركات المقيدة في البورصة المصرية؟

يهدف هذا البحث إلى تقييم وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين تركيز الصناعة ومستوى الإفصاح المحاسبي. وذلك في ظل توصل بعض الدراسات السابقة إلى وجود علاقة بين تركيز الصناعة ودرجة الإفصاح المحاسبي للشركات ولكن لم تستقر على كونها علاقة إيجابية أم سلبية،

كما تتبع الأهمية الأكاديمية لهذا البحث من انه يساهم في اضافة الي الفكر المحاسبي المتعلق بتركز الصناعة في سوق المنتج واثره علي مستويات الإفصاح في الشركات . كما يستمد هذا البحث أهميته العملية من المنفعة التي يقدمها للمستثمرين في تحديد مستويات الإفصاح داخل الشركات. كما تزداد أهمية هذا

البحث نظرا لأنه على حد علم الباحث لم يتم تناول العلاقة بين التركيز الصناعي ومستوى الإفصاح في الدراسات العربية. يقتصر البحث على تحليل وتقييم الدراسات السابقة لتوضيح أثر التركيز الصناعي على مستوى الإفصاح للشركات الصناعية من خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بينهم وكذلك توضيح النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات. ولن يتناول الباحث تلك النقاط إلا بالقدر الذي يخدم البحث.

### 1- الدراسات السابقة

سيتم استعراض وتقسيم أهم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين تركيز الصناعة والأفصاح من خلال تبويب الدراسات إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:

1-2 الدراسات التي تناولت مفهوم الإفصاح المحاسبي وأنواعه والعوامل المؤثرة عليه ودوافع الشركات نحو الإفصاح المحاسبي.

2-2 الدراسات التي تناولت تركيز الصناعة والعوامل والمقاييس المرتبطة بها.

3-2 الدراسات التي تناولت أثر تركيز الصناعة على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات.

### 1-2 الدراسات التي تناولت مفهوم الإفصاح المحاسبي وأنواعه والعوامل المؤثرة

#### عليه ودوافعه

يعد الإفصاح المحاسبي جوهر المحاسبة، وقد ازداد اهتمام الهيئات العلمية والمهنية بالإفصاح وعلى نحو خاص بعد ظهور منشآت الأعمال، وارتبط هذا التطور مع القوائم المالية التي تعد مخرجات لنتائج نشاط هذه المنشآت، وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس يمكن استخدامها من قبل مستخدمي هذه المعلومات، التي تمثل الأساس الذي يعتمد عليه هؤلاء في اتخاذ القرارات، ومن ثم يعد تقديم المعلومات أحد الأهداف الرئيسية للقوائم المالية ( Abdelsalam and Weetman, 2007).





يهدف الباحث فى هذا الجزء إلى تناول ما يلى:-

- 1-1-2 مفهوم الإفصاح المحاسبي.
- 2-1-2 تنظيم الإفصاح المحاسبي وأنواعه.
- 3-1-2 المتطلبات الأساسية للإفصاح.
- 4-1-2 أهمية الإفصاح المحاسبي والمنافع المترتبة عليه.
- 5-1-2 النظريات المفسرة لدوافع الشركات نحو الإفصاح.

### 1-1-2 مفهوم الإفصاح المحاسبي

اشار إحدى الدراسات إلى أن الإفصاح فى اللغة هو الظهور والوضوح. ويمثل الإفصاح المحاسبي أداة اتصال بين الوحدة الاقتصادية والأطراف الخارجية. ويهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات مفيدة لإتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان، وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة، وتقديم معلومات حول موارد المنشأة والتغيرات فى حقوق هذه الموارد (Kieso et al., 2010). ويرى (هندريكسون، 1990) أن للإفصاح هدفين أساسيين من وجهة نظر متخذ القرار ومستخدمى التقارير المالية وهما أن تكون التقارير المالية غير مضللة، وأن تساعد فى تدعيم القدرة على اتخاذ القرارات الرشيدة. وينظر إلى الهدف الأول على أنه يمثل هدفا وقائيا، بينما ينظر للهدف الثانى على أنه هدف إعلامي.

ويشير الإفصاح المحاسبي إلى الاهتمام بتقديم المعلومات سواء فى القوائم المالية أو الوسائل الأخرى المكملة للاتصال مثل الايضاحات المتممة، والأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية، ومناقشات وتحليلات الإدارة الخاصة بالفترة القادمة، والتنبؤات المالية والتشغيلية، وملخص السياسات المحاسبية الجوهرية، والقوائم المالية القطاعية (Wolk et al., 2008).

كما أوضح (عبد الغنى، 2015) أن الإفصاح المحاسبي يشير إلى كل ما يتعلق بعملية نشر المعلومات سواء من حيث كميتها أو نوعيتها أو وسائل الإفصاح عنها،

وباعتبار المحاسبة نظاماً للمعلومات فإن من أهم أهدافها أن توفر المعلومات الملائمة وذلك بهدف مساعدة مستخدمي هذه المعلومات على اتخاذ قرارات رشيدة وتطوير أداء أسواق رأس المال.

## 2-1-2 تنظيمات الإفصاح المحاسبي وأنواعه

بينما تناولت مجموعة من الدراسات تنظيمات الإفصاح، فقد أشار الدهراوي (1987، 2008) إلى أن هناك مدرستين بالنسبة للإفصاح المحاسبي. إذ تنادي المدرسة الأولى بالإفصاح المحاسبي الإلزامي (المقنن) Regulated Disclosure، وتشير إلى أن الإفصاح المحاسبي ضروري لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد وتحقيق العدالة في توزيع العائد لوسائل الإنتاج المختلفة. كما يشير أصحاب هذه المدرسة إلى أن الإفصاح المحاسبي يجب أن يقنن بإصدار المعايير المحاسبية التي يجب أن تتبع عند إعداد التقارير المحاسبية مع تحديد المعلومات التي يجب أن يتم الإفصاح عنها للأطراف المختلفة. أما المدرسة الثانية فتنادى بالإفصاح الاختياري أو التطوعي Voluntary Disclosure، حيث ترى بأن السوق التنافسية قادرة على تحقيق الإفصاح المحاسبي الكافي والمناسب اختياريًا وبدون أي إلزام.

### 2-1-2-1 الإفصاح المحاسبي الإلزامي (المقنن)

أوضحت دراسة (Beaver, 2002) أنه توجد هيئة أو منظمة معينة تصدر المعايير والأسس التي تحكم إعداد القوائم والتقارير المالية، وكذلك تحدد نوع وكمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها. ويرى مؤيدو الإفصاح المقنن أنه ضروري لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد وكذلك العدالة في توزيع العائد بين الأطراف المختلفة. ويرى (Healy and Palepu, 2001) أن الإفصاح المقنن من خلال المعايير المحاسبية ينظم اختيارات التقرير المتاحة لمديري الوحدات الاقتصادية عند إعداد القوائم والتقارير المالية. ويمكن أن يخفض هذا النوع من التنظيم تكاليف التشغيل لمستخدمي القوائم المالية، من خلال توفير لغة مقبولة بصفة عامة يمكن أن يستخدمها المديرون للاتصال مع المستثمرين.

كما عرف (Ayers et al., 2015) الإفصاح المحاسبي الإلزامي على أنه الحد الأدنى الذي يجب أن تلتزم به الوحدات الاقتصادية عند الإفصاح عن المعلومات، وذلك من حيث محتوى وكمية ونوعية المعلومات المفصح عنها، وتوقيت الإفصاح عن المعلومات والأداة المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات لمستخدميها. وبالتالي فإن الإفصاح الإلزامي يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات التي يكون الإفصاح عنها مطلوباً من خلال الجهات التشريعية والمنظمات المهنية وأسواق الأوراق المالية وذلك بهدف تسهيل عملية تقييم الأوراق المالية في أسواق المال (Marston and Shrivies, 1991; Owusu-Ansah, 1998; Tian and ) (Chen, 2009; Core et al., 2014).

## 2-2-1-2 الإفصاح المحاسبي الاختياري (غير المقنن)

إذ تشير دراسة (الدراوى، 1987) إلى أن مؤيدو الإفصاح الاختياري يرون أن مديري الوحدات الاقتصادية يتوافر لديهم الحافز الناتج من المصلحة الذاتية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصفة عامة. كما يرون أيضاً أن السوق التنافسي سواء في سوق المنتجات أو سوق العمل الإداري هو الكفيل بتحقيق هذا الإفصاح الاختياري، وتقديم القدر الكافي من المعلومات المحاسبية دون تقنين أو أجبار. ويقصد بالإفصاح الاختياري ممارسات الإفصاح التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية زيادة عما هو مطلوب منها قانوناً. ولا يتم هذا الإفصاح وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبلاً عاماً أو لقواعد سوق المال. ويتم الإفصاح اختياريًا بصفة أساسية خارج القوائم المالية (Steering Committee Report, 2006).

ويشير الإفصاح الاختياري إلى المعلومات التي تفصح عنها الشركة بشكل اختياري بهدف تحسين صورتها وتجنب مخاطر التقاضي (Tian and Chen, 2009)، بمعنى أن الإفصاح الاختياري يشمل المعلومات التي تحقق منفعة للشركة ولكنها تكون خارج متطلبات الإفصاح الإلزامي (Petersen and Plenborg, 2006).

وتسعى الإدارة إلى استخدام الإفصاح الاختياري لتحقيق أهداف أهمها: توصيل معلومات تفصيلية حول السياسات المالية للشركة، وتفسير قراراتها المالية، وتوفير معلومات إضافية لمقدمي التمويل بهدف تخفيض عدم التأكد في حالة الرغبة في الحصول على تمويل إضافي، وجذب اهتمام المستثمرين لبعض العناصر في القوائم المالية (Latridis and Alexakis, 2012).

كما ينبغي ملاحظة أن الإفصاح الاختياري يعتبر مكملاً للإفصاح الإلزامي، ويختلف مستوى الإفصاح الاختياري من دولة إلى أخرى طبقاً لاختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية (Tian and Chen, 2009) ومن ثم يزيد الطلب على الإفصاح الاختياري مع ضعف بيئة الإفصاح وعدم كفاية الإفصاح الإلزامي (Alsaeed, 2006; Lopes and Dealncar, 2010; Hui and Liu, 2014; Oluwagbemiga, 2014). ويمكن القول أن الإفصاح الاختياري يشير إلى المعلومات التي تفصح عنها الشركة بشكل اختياري لتحقيق أهداف معينة، وهو يشمل أي معلومات زائدة عن المعلومات التي يكون الإفصاح عنها مطلوباً بشكل إلزامي مثل المعلومات التنبؤية (عبد الغنى، 2015).

وقد تناول بعض الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح الاختياري، حيث أوضح (Alsaeed, 2006)؛ الصاوي، 2010) أن تلك العوامل تنقسم إلى متغيرات مرتبطة بهيكل المنشأة (مثل، حجم الشركة، والرفع المالي، وتشنت الملكية، وعمر المنشأة) ومتغيرات مرتبطة بالأداء التشغيلي للشركة (مثل، هامش الربح، والعائد على الملكية، والسيولة) ومتغيرات مرتبطة بالسوق (مثل، نوع الصناعة، وحجم مكتب المراجعة). وقد اتضح ان هناك علاقة موجبة بين تلك المتغيرات وبين مستوى الإفصاح الاختياري.

### 2-1-3 المتطلبات الرئيسية للإفصاح المحاسبي

إذ ينطوي الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على العديد من المقومات الرئيسية التالية : (1) تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية؛ (2) تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية؛ (3) تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها؛ (4) تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية؛ (5) توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ( Kim and Pinnuck, 2014).

### 2-1-4 أهمية الإفصاح المحاسبي

إذ أشارت دراسة (الدهراوي، 2008) إلى أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها تعتبر عماد سوق رأس المال، حيث تعتمد الآلية الخاصة بسوق رأس المال بصفة أساسية على الدور الذي يلعبه الإفصاح عن المعلومات في تخفيض درجة عدم التأكد التي تحيط بالشركة، مما يؤدي إلى زيادة عدد المستثمرين المهتمين بالشركة وإقبالهم على تقديم أموالهم لتمويل الشركة، وزيادة السيولة في سوق رأس المال، مما يساعد الشركات على الحصول على احتياجاتها من الأموال اللازمة لها بتكلفة منخفضة. كما يحقق الإفصاح المحاسبي العديد من المنافع والتي يتمثل أهمها فيما يلي: (1) تخفيض درجة عدم التأكد التي تحيط بالشركة، مما يساعد الأطراف المختلفة التي تهتم بالشركة على الوصول إلى فهم أفضل عن الشركة واتخاذ القرارات الخاصة بهم بصورة أفضل؛ (2) زيادة السيولة في أسواق رأس المال؛ (3) يساعد الإفصاح المحاسبي على زيادة التخصيص الكفء لرأس المال؛ (4) تخفيض تكلفة رأس المال، مما قد يساعد على زيادة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة (الدهراوي، 2008).

وقد ظهرت أهمية الإفصاح نتيجة لأن الأطراف الخارجية غالبا لا تمتلك سلطة لإلزام الوحدة الاقتصادية بتقديم ما تحتاجه من البيانات الضرورية لاتخاذ نماذج قراراتهم ، ومن هنا فإن الإفصاح المناسب يجعل التعامل في سوق المال أكثر عدالة. إذ يوفر

الإفصاح فرصاً متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، وهذا بدوره يوفر مناخاً استثمارياً ملائماً ويزيد من فرصة نمو السوق وازدهاره ( Beudoin et al., 2011).

## 2-1-5 النظريات المحاسبية المفسرة لدوافع الشركات للإفصاح المحاسبي.

قدم الفكر المحاسبي عدة نظريات لتفسير دوافع الشركات للإفصاح المحاسبي والتي يتمثل أهمها في نظرية الوكالة ، ونظرية الإشارات ، ونظرية التكاليف السياسية ، ونظرية تكاليف الملكية (الدهراوي، 2008؛ Urquiza et al., 2010 ؛ Omar ؛ Khlifi and Bouri, 2010؛ al., 2008 Gallego et ؛ and Simon, 2011 ؛ Ellis and Thomas , 2012). وسوف يتم توضيح كل منها على النحو التالي:

### 2-1-5-1 نظرية الوكالة

نتيجة لفصل الإدارة عن الملكية يتم النظر إلى الملاك باعتبارهم الأصيل والذي يفوض سلطة اتخاذ القرارات إلى المديرين كوكلاء. وتفترض نظرية الوكالة أن الوكيل لا يسعى دائماً إلى تحقيق مصلحة الأصيل، وتنشأ المشكلات المرتبطة بالوكالة نتيجة عدم تماثل المعلومات بين أطراف التعاقد، لذا يمكن الحد من هذه المشكلات من خلال زيادة مستوى الإفصاح (Urquiza et al., 2010).

ونظراً للتعارض في المصلحة بين المديرين (الوكلاء) والملاك (الأصيل)، وفي ظل معرفة الملاك بأن المديرين قد يستخدمون المعلومات الخاصة والمتاحة لهم في تحقيق عائد غير عادي وإضافي لهم، فإن كلا منهما يدخل في تعاقدات بما لا يسمح للمديرين استغلال هذه المعلومات الخاصة مع ضمان تخفيض هذا التعارض إلى أدنى حد ممكن. وهذا يختلف تماماً عن فكرة وجود إفصاح ملزم للمعلومات الخاصة. ففي هذه الحالة سيكون هناك حافز شخصي بحت تمليه المصلحة الشخصية لكلا الطرفين الملاك والمديرين للإفصاح المحاسبي الاختياري للأطراف الخارجية، فالإدارة تعلم أن المستثمرين يسعون إلى الرقابة على أدائها، ومن ثم تحاول إقناعهم بأنها تعمل في سبيل تحقيق مصالحهم. وتعتبر التقارير المحاسبية بما تقدمه من معلومات

أحد وسائل الرقابة أو التحكم التي يستخدمها الأصيل لتقييد حرية الوكيل في تعظيم عائده على حساب الأصيل. وبالتالي فإن دور نظام المعلومات المحاسبي هو تقديم المعلومات التي تساعد في توزيع المخاطر بين الوكيل والأصيل وأيضا تساعد على تنفيذ التعاقدات بين الأطراف المختلفة (Omar and Simon, 2011) ؛ Watson (et al., 2002). لذلك أوضحت دراسة (Gallego et al., 2008) أن نظرية الوكالة تعزز الإفصاح عن معلومات الشركة كوسيلة للسيطرة على تصرفات المديرين و الدوافع الخاصة بالمديرين والملاك.

### 2-1-5-2 نظرية الإشارة

وفقاً لهذه النظرية فإنه يتم تقسيم الشركات إلى شركات لديها أخبار جيدة، حيث تقوم إدارة هذه الشركات بالإفصاح عن الأخبار الجيدة حتى تميز نفسها عن الشركات التي لديها أخبار سيئة (Watson et al., 2002)، وشركات لديها أخبار سيئة حيث تقوم إدارة هذه الشركات بالإفصاح عن الأخبار السيئة حتى لا تتأثر القيمة الحالية لعنصر العمل البشرى إذا ما ثبت أنها أفصحت عن معلومات غير صادقة. فطبقاً لهذه النظرية يتوافر لدى الإدارة دوافع قوية للإفصاح عن المعلومات الخاصة طالما أن ذلك يسهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات ويوفر إشارة جيدة حول أدائها (Khlifi and Bourri, 2010). ووفقاً لنظرية الإشارات فإن الإفصاح عن المعلومات يمكن إعتباره إشارة لسوق رأس المال لتقليل عدم تماثل المعلومات التي غالباً ما توجد بين المديرين وغيرهم من الأفراد لتحسين تكاليف التمويل وزيادة قيمة الشركة (Gallego et al., 2008).

### 2-1-5-3 نظرية التكاليف السياسية

توجد عدة عوامل إقتصادية تسبب وجود مثل هذه التكاليف السياسية والتي تؤثر بدورها على إختيار المديرين لكل من الطرق المحاسبية المستخدمة فى التقارير، وكذلك كمية ونوعية الإفصاح المستخدم فى التقارير. إذ أن الشركات التي تكون أكثر حساسية للضغوط والتكاليف السياسية تختار طرقاً محاسبية تخفض كل من أرباحها

وكمية ونوعية الإفصاح المستخدم في التقارير، ومن ثم تقلل ما قد تتحملة من تكاليف سياسية (Ghazali, 2007).

ووفقا لنظرية التكاليف السياسية، فإنه لكي يتم تجنب تحويل ثروة الشركات إلى الغير، فإن الشركات سوف تفصح عن معلوماتها بشكل إختياري مما يؤدي إلى تحسين العلاقات مع الحكومات من خلال تقليل التكاليف السياسية (مثل / الضرائب) والحصول على مزايا معينة (مثل/ الإعانات وتسهيل الإجراءات الحكومية للشركة وغيرها..). (Gallego et al., 2008).

#### 2-1-5-4 نظرية تكاليف الملكية (proprietary costs)

وتعتبر نظرية تكاليف الملكية الإفصاح المعلومات أحد العيوب لأنه من المحتمل أن تُستخدم تلك المعلومات استخداما سيئا يضر بالمنشأة من قبل المستخدمين الخارجيين (مثل المساهمين المعارضين والموظفين والمنافسين) (Gallego et al., 2008). وقد توصلت دراسة (Ellis and Thomas , 2012) إلى أدلة قوية بما يتفق مع تكاليف الملكية والتي تعتبر من المحددات الهامة في قرارات الإفصاح عن المعلومات. وتمشيا مع تكاليف الملكية بصفتها عاملا أساسيا في اختيار نوعية الإفصاح، وقد وجدت الدراسة ميلا كبيرا لإخفاء المعلومات من قبل الشركات التي لديها نفقات ضخمة في البحث والتطوير والإعلان والإستثمارات الكبيرة في الأصول غير الملموسة.

بينما قامت بعض الدراسات بتحليل العوامل التفسيرية الأخرى التي تدفع الشركات للإفصاح مثل دراسة (Gallego et al., 2008) التي وجدت أن التركيز الصناعي يعد من العوامل التي تؤثر على دافعية الشركات للإفصاح. فعلى سبيل المثال، ويمكن اعتبار الصناعة أكثر تركزا عندما يكون أغلب المبيعات من المنتجات في هذه الصناعة تكون في أيدي عدد قليل من الشركات. في المقابل يمكن أن تعتبر أكثر منافسة عندما تكون حصص الشركات في السوق متماثلة، بمعنى آخر عندما تمتلك الشركات حصص مماثلة من المبيعات في هذا القطاع. كما وجد أن



الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسات السابقة والمتعلقة بكون التركيز أحد العوامل المؤثرة في الإفصاح كانت متعارضة تماماً. لذلك يركز الباحث على التركيز الصناعي كأحد العوامل التفسيرية لدوافع الشركات للإفصاح وتحديد مدى تأثيرها على مستوى ودرجة الإفصاح الشركات. كما أوضحت العديد من الدراسات أن لتكاليف الملكية للإفصاح أثر على هذه العلاقة كما سنرى.

## 2-2 الدراسات التي تناولت التركيز الصناعي ومحدداته والمقاييس المرتبطة بها

يقصد بهيكل الصناعة هو طبيعة وشكل السوق الذي تعمل في ظلّه المنشأة الصناعية. وانطلاقاً من مفهوم هيكل الصناعة تتضح الأبعاد الرئيسية لهيكل الصناعة والمتمثلة في التركيز الصناعي وعوائق الدخول إلى الصناعة إضافة إلى ذلك التمييز في المنتجات. وسوف يكون تركيزنا في هذا البحث على التركيز الصناعي كأحد العوامل التفسيرية لدوافع الشركات للإفصاح عن المعلومات.

يهدف الباحث في هذا الجزء إلى تناول مايلي:

1-2-2 مفهوم التركيز الصناعي.

2-2-2 المحددات والعوامل المؤثرة في التركيز الصناعي.

3-2-2 مقاييس التركيز الصناعي.

4-2-2 أهمية التركيز الصناعي.

## 2-2-1 مفهوم وتصنيفات التركيز الصناعي

(دحاح ، 2015 ؛ Baker, 2010 ؛ الشهواني ، 2011) إذ يمثل التركيز الصناعي عنصراً مهماً من هيكل الصناعة والذي يلعب دوراً مهماً في تحديد سلوك المؤسسة في الصناعة. ويعني التركيز الصناعي الحالة التي يسيطر فيها على الصناعة عدد قليل من المنتجين. وهناك متغيران لهما علاقة بتحديد هذه الحالة وهما: عدد المؤسسات في الصناعة، وتوزيعها النسبي، واللذان ينعكسان في تحديد هيكل الصناعة وفي قرارات التسعير. وبطبيعة الحال فإن للتركيز الصناعي تأثيراً على أداء

المنشآت في الصناعة وعلى تحقيق الربح، والنمو والتقدم التكنولوجي (دحاح، 2015).

ويقصد بالتركز هو تحديد إلى أي مدى يتركز الإنتاج في إحدى الصناعات أو الأسواق في أيدي عدد محدود من المنشآت. ولذلك عند قياس التركيز، ينصب اهتمامنا على كل صناعة بشكل منفرد، وعلى العدد والحجم النسبي للمنشآت في كل صناعة. وبافتراض ثبات باقي العوامل المؤثرة في التركيز فإن السوق يكون أكثر تركيزاً كلما قل عدد المنشآت العاملة في الصناعة أو زاد التباين بين أنصبتها (الشهوانى، 2011). كما أوضح (Baker, 2010) أن تركيز الصناعة يشير إلى مدى القلق من دخول عدد كبير من المنافسين وتوزيع حصة من السوق على تلك الشركات.

## 2-2-2 المحددات والعوامل المؤثرة على التركيز الصناعي

إذ ركزت دراسات (الشهوانى، 2011؛ دحاح، 2015؛ Baker, 2010) على توضيح المحددات الإقتصادية للتركز الصناعي كالتالى:

### 2-2-2-1 حجم السوق (الصناعة)

ويعنى حجم الطلب الكلي على السلع فى تلك الصناعة. ويقاس بناءً على عدد المستهلكين (سواء المستهلكين الحاليين أو المستهلكين المحتملين منتجات هذه الصناعة)، ودخل المستهلكين (القدرة الشرائية لديهم)، وأذواق المستهلكين. فأذواق المستهلكين إذا لم تكن ايجابية نحو أحد السلع فالطلب عليها سيكون منخفض، كذلك أسعار السلع البديلة والمكملة سواء المحلية والمستوردة، فإذا ارتفعت أسعار السلع البديلة للسلعة فالطلب على السلعة سيزداد والعكس صحيح. وكذلك الحال في السلع المحلية والمستوردة (Baker, 2010).

ونجد أن اتساع حجم السوق له علاقة بدرجة التركيز ويمكن أن يؤثر عليها بطريقتين هما:

- يؤدي اتساع حجم السوق لزيادة حجم المنشآت أو قد تتجه تلك المنشآت للاندماج مع بعضها لزيادة حجمها والاستفادة من وفورات الإنتاج الكبيرة الذي ينعكس على انخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة وفي هذه الحالة سترتفع درجة التركيز في الصناعة.

- ومن ناحية أخرى قد يؤدي اتساع حجم السوق لدخول منشآت جديدة في الصناعة ما يؤدي لانخفاض درجة التركيز والمقصود هنا مستوى المنطقة الجغرافية والمحلية التي يعمل بها هذا المنتج (Baker, 2010).

#### 2-2-2-2 عوائق الدخول للصناعة

صعوبة دخول منشآت جديدة في الصناعة سيؤدي لانخفاض عدد المنشآت في الصناعة ما يؤدي لزيادة درجة التركيز الصناعي، أما إذا لم يكن هناك عوائق لدخول السوق فهذا يعني أن هناك عدد كبير من المنشآت في تلك الصناعة ستدخل السوق وسيكون مستوى التركيز الصناعي منخفضاً.

وترتبط موانع الدخول بالعديد من العوامل أهمها (Jones and Cockerill, 1984 ؛ الشهوانى، 2011):- (درجة ولاء المستهلكين لمنتجات الشركات الحالية - امتلاك الشركات الحالية لمزايا مطلقة أو نسبية للتكلفة والنااتجة عن انخفاض التكلفة عند انتاج كميات كبيرة - العوائق القانونية والسياسية).

#### 2-2-2-3 تمييز المنتجات

يعتبر التمييز في المنتجات أحد الجوانب المؤثرة على هيكل الصناعة، كما يعتبر من عوائق الدخول إلى الصناعة لعدم قدرة المنشآت الجديدة على منافسة الشركات الحالية. كما تعتبر الدعاية والإعلان من الوسائل الهامة لإقناع المستهلكين بتمييز السلعة سواءً من حيث نوعيتها أو مظهرها أو طريقة استخدامها أو الصيانة بعد الشراء (Hooley and Piercy, 2004). كما أوضحت دراسة (Ali and )

(Yeung,2014) أن الابتكار فى الصناعات يعد من العوامل التى تؤثر على عوائد الدخول إلى الصناعة.

#### 4-2-2-2 اتجاه الشركات نحو الاندماج

يشير مصطلح الاندماج إلى اتحاد أو تكامل مشروعين أو أكثر والتي هي تحت ملكية وإدارة مختلفتين، وتأتى الإدارة الموحدة من خلال الاندماج (Baker, 2010)، فالظاهرة المهمة للاندماج هي تحول السيطرة على النشاط من مشاريع معينة إلى أخرى (القريشى، 2000). وهناك ثلاثة أنواع من الاندماج هم الاندماج الأفقى والاندماج الرأسى والاندماج المختلط (الشهوانى، 2011)، وسوف يتم التركيز في هذا الجزء على دراسة الاندماج الأفقى حيث أنه يعتبر من أهم محددات التركيز. إذ نجد أن زيادة حجم المنشآت في الصناعة عن طريق الاندماج الأفقى سيزيد من التركيز الصناعى. والعكس في حالة الانقسام سيؤدي لإنخفاض التركيز الصناعى.

#### 3-2-2 مقاييس التركيز الصناعى

إذ تعتبر عملية قياس التركيز الصناعى نقطة الارتكاز الرئيسية في دراسة ظاهرة التركيز الصناعى لما لها من أهمية سواء في التعرف على هيكل السوق القائم أو اتخاذ قرار بشأن السياسات الاقتصادية والمحاسبية، وتعتمد كافة مقاييس التركيز الصناعى في حسابها على نصيب المنشآت العاملة بالصناعة، أى الحصص السوقية. وتنقسم مقاييس التركيز إلى مقاييس مطلقة ومقاييس نسبية.

سوف يتم التعرض لأهم مقاييس التركيز الصناعى المستخدمة محاسبياً على سبيل المثال:-

#### 1-3-2-2 مقياس مقلوب عدد المؤسسات

يعد مقلوب عدد المؤسسات ( $1/n$ ) أبسط مقاييس التركيز، حيث  $n$  هي عدد المؤسسات العاملة بالصناعة. ومنه يمكن القول أنه كلما اقتربت قيمة هذا المقياس من الواحد كلما دل ذلك على زيادة درجة التركيز، وكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما دل ذلك على انخفاض درجة التركيز. ويعتبر هذا المقياس أكثر ملاءمة إذا كانت المؤسسات التى تعمل بالصناعة متماثلة الحجم (دحاح، 2015).

ومن أهم الانتقادات التي توجه إلى هذا المقياس (الشهوانى، 2011، ؛ دحاح، 2015):

- يعتبر هذا المقياس مضللاً إذا كانت المؤسسات التي تعمل بالصناعة غير متماثلة الحجم، فدخل مؤسسات جديدة كبيرة الحجم نسبياً في الصناعة يؤدي إلى زيادة درجة التركيز بدلاً من نقصها.
- يأخذ هذا المقياس في الحسبان أثر تحويل المبيعات من مؤسسة صغيرة إلى مؤسسة كبيرة على درجة التركيز مع ثبات حجم الصناعة.

### 2-2-3-2 مقياس نسبة التركيز

(Baker, 2010 ؛ دحاح، 2015؛ الشهوانى، 2011؛ Harrison and Rude, 2004)

وتعتبر نسبة التركيز هي أكثر المقاييس استخداماً، وتعرف بالنسبة المئوية لنصيب أكبر  $r$  من المؤسسات في الإنتاج الإجمالي للصناعة، حيث أن  $r$  رقم اختياري يحدده الباحث. وتحسب نسبة التركيز  $C_r$  وفقاً للصيغة التالية (Bikker and Haaf, 2002):

$$C_r = \sum_{i=1}^r X_i / X = \sum_{i=1}^r S_i$$

فإذا اخترنا  $(r_5)$ ، فإن  $(C_5)$  تمثل نسبة التركيز لخمس شركات والتي تقيس مجموع نصيب الخمس المؤسسات من الإنتاج الكلي للصناعة. ويتميز هذا المؤشر بأفضلية خاصة في الدراسات الوصفية والعملية حيث يسهل حسابه و يتيسر فهمه (دحاح، 2015).

ومن أهم الانتقادات التي توجه إلى هذا المقياس (دحاح، 2015؛ 2009

؛ Elmas Degirmen and Harrison and Rude, 2004) :

- إن اختيار العدد  $(r)$  (عدد المؤسسات الكبيرة) يتم بطريقة تحكيمية لا تخضع لأي معايير موضوعية ولذا فهو يختلف من باحث لآخر.

- أن هذا المقياس يكون فعالاً في توضيح سيطرة أكبر المنشآت بالصناعة فقط ولكنه لا يأخذ باعتباره باقى المنشآت بالصناعة (Harrison and Rude,2004).

### 2-2-3-3 مقياس هيرشمان وهيرفندال

(Agiobenebo,2000؛ دحاح، 2015؛ الشهواني، 2011؛ Baker, 2010؛ Harrison and Rude ,2004) يعتبر مقياس هيرفيندال وهيرشمان أكثر المقاييس شائعة الاستخدام لقياس التركيز الصناعي في الدراسات العلمية وكثيراً ما يستخدم في تقييم المقاييس الأخرى لقياس التركيز. و يعبر عن مجموع مربع الأنصبة السوقية ( $Si^2$ ) لجميع المؤسسات والتي عددها يساوى (n) التابعة لصناعة معينة. وتزداد قيمة H إلى العدد 1 كلما اشدد التركيز، وهذا قد يكون المقياس أفضل من سابقه (مقياس نسبة التركيز) لأنه يعطى وزناً أكبر للمؤسسات الأكبر حجماً، وكذلك يأخذ في عين الاعتبار أنصبة جميع المؤسسات العاملة في هذه الصناعة ( Baker, 2010). وبالتالي يعتبر أفضل مقياس لأنه يعبر عن تركيز الصناعة ككل. ويأخذ هذا المقياس الصيغة التالية (Bikker and Haaf,2002)

$$IHH = \sum_{i=1}^n (x_i/x)^2 = \sum_{i=1}^n Si^2$$

حيث Si يدل على الحصة السوقية للمؤسسة i ، و (n) عدد المؤسسات في الصناعة.

فإذا كان هناك صناعة تتكون من 4 شركات وكانت حصصهم في تلك الصناعة كالتالى ( 40%، 30%، 20%، 10%)، فإن مربعات الحصص السوقية تكون (16% + 9% + 4% + 1%)، فإن التركيز الصناعي لهذه الصناعة H=30% ومن أهم الإنتقادات التي تواجه هذا المقياس (دحاح، 2015):

- أن هذا المقياس قد يواجه صعوبات تتمثل في أن البيانات قد لا تكون متوفرة في كثير من الأحيان بالنسبة لعدد كبير من المؤسسات الصغيرة الموجودة في الصناعة.

## 2-2-4 أهمية التركيز الصناعي

قد أشارت دراسة (دحاح، 2015) إلى أهمية التعرف على التركيز الصناعي والآثار المترتبة عليه حيث أوضحت أهمية التركيز الصناعي من خلال النقاط التالية:-

(1) معرفة درجة المنافسة أو الاحتكار في سوق تلك الصناعة وهذا يؤثر على قدرة المنتجين على تحديد السعر لأنه من المعروف أنه في أسواق الاحتكار تزداد قوة المنتج على رفع سعر السلعة على عكس أسواق المنافسة.

(2) ارتفاع درجة التركيز في الصناعة ووجود الاحتكار فيها يمكن أن يؤدي إلى وجود طاقة إنتاجية غير مستغلة في المشروعات وهذا يعني عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية. ويمكن أن يحدث ذلك إذا كانت المؤسسة الاحتكارية تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن وتلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج والسعر عن المستوى الذي يحقق لها هذا الهدف أي عند المستوى الذي يتساوى عنده الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية. وهذا الحجم من الإنتاج قد لا يحقق الاستغلال الأمثل والكامل للطاقة الإنتاجية للمشروع.

(3) هناك علاقة بين درجة التركيز الصناعي وحجم التوظيف والعمالة في المجتمع لأنه إذا ارتفعت درجة التركيز، أي أن الصناعة متركزة في المؤسسات كبيرة الحجم فإن هذه المؤسسات غالباً ما تميل إلى استخدام الطرق الإنتاجية كثيفة رأس المال التي تعتمد على استخدام الآلات بدرجة أكبر من العمالة وهذا لا يسهم في علاج مشكلة البطالة لأنه لا يوفر فرص عمالة كثيرة وبالتالي يكون له تأثير سلبي على مستوى العمالة في المجتمع.

(4) هناك علاقة بين درجة التركيز وشكل توزيع الدخل في المجتمع لأنه لو ارتفعت درجة التركيز وسادت الصناعة المؤسسات الاحتكارية الكبيرة فإن هذه المؤسسات

غالباً ما تحقق أرباح غير عادية مرتفعة وهذا يجعل الدخل متركز في أيدي المنتجين المحتكرين.

(5) يمكن أن يكون للتركز آثار إيجابية على مستوى التطور التقني والتكنولوجي لأن ارتفاع درجة التركيز ووجود مؤسسات احتكارية كبيرة تحقق أرباح مرتفعة تمكن تلك المؤسسات من إنفاق جانب من تلك الأرباح على البحث والتطوير التكنولوجي.

### 2-3 الدراسات التي تناولت أثر التركيز الصناعي على مستوى الإفصاح

سيعرض الباحث في هذا الجزء الدراسات السابقة التي تناولت علاقة التركيز الصناعي بمستوى ودرجة الإفصاح عن المعلومات للشركات، وعرض ما توصلت إليه تلك الدراسات من نتائج متعارضة، وذلك وصولاً إلى إشتقاق فروض البحث التي سوف يقوم الباحث باختبارها.

فقد تناولت دراسة (Gelb and Greenstein, 2004) تأثير التركيز الصناعي على ممارسات الإفصاح للشركات في الصناعات المختلفة، حيث وجدت تعارضا في وجهات النظر في بعض الدراسات السابقة (Darrough and Stoughton 1990) حول علاقة التركيز الصناعي بمستوى الإفصاح للشركات. إذ تبنت إحداهما فكرة ان الشركات العاملة في الصناعات الأكثر تركزا هم الأكثر احتمالا لوضع حواجز لدخول شركات جديدة وهم الأقل احتمالا للإفصاح عن المعلومات الملائمة، بينما كان رأى الأخرى عكس ذلك حيث أن الشركات في بيئة التنافس والتي تضع حواجز امام دخول شركات جدد هم الاكثر احتمالا للتركز في الصناعة وهم الأكثر احتمالا للإفصاح عن المعلومات الايجابية من أجل تحسين الوصول إلي أسواق رأس المال وتحقيق اقل تكلفة لرأس المال. لذلك فقد اختبرت دراسة (Gelb and Greenstein, 2004) الفرض القائل بأن الشركات التي تعمل في الصناعات الأكثر تركزا تقدم علي الأرجح إفصاحات محاسبية أكثر شمولاً.



ولكن قدمت الدراسة تأييدا قويا لنظرية أن الشركات التي تضع حواجز مرتفعه للدخول في الصناعات هم اقل احتمالا للإفصاح عن معلومات كاملة عن الشركات العاملة في قطاع اكثر قدرة علي المنافسة. وتشير النتائج أيضا إلى أن تكاليف الملكية هي العائق الأكثر تأثيرا علي افصاحات الشركات من تهديدات الهيئات الحكومية (التكاليف السياسية).

كما اتجهت أيضا دراسة ( Gallego et al., 2008 ) نحو تفسير ومعرفة أثر التركيز الصناعي على مستوى الإفصاح للشركات. فقد هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من صحة فروض نظرية الوكالة، ونظرية الإشارات، والتكاليف السياسية وتكاليف الملكية علي الإفصاح عن المعلومات عبر الأنترنت. وبشكل أكثر تحديدا، قامت بدراسة وتحليل أثر تركيز الصناعة وعوامل تفسيرية أخرى علي مؤشر بنود الإفصاح عبر مواقع الأنترنت للشركات. فضلا عن ذلك، معرفة أثر التركيز علي الإفصاح الاختياري او الالزامي للمعلومات في الشركات.

وعند تحليل تركيز الصناعة ، تحدد نظرية تكاليف الملكية أن الإفصاح عن المعلومات قد يكون ميزة تنافسية، وقد توفر الشركات معلومات مفيدة للمنافسين ومضرة للشركات المفصحة، والتي تؤدي إلى بعض التكاليف التي يتحملها أصحاب الشركات . كما أن تركيز الصناعات هي أكثر وضوحا من الناحية السياسية حيث يمكن تدخل خبرات الحكومة (التكاليف السياسية نظريا)، وفي هذه الحالة يفضل الإفصاح عن المعلومات اختياريًا للحصول علي شرعية وتجنب التدخل الخارجي.

كما أوضح العديد من الباحثين ( Verrecchia, 1983; Darrough and Stoughton, 1990) ان الافصاح عن المعلومات سيكون أقل في الصناعات التنافسية في كثير من الأحيان بسبب أن هذه المعلومات يمكن ان تضر موقف الشركة التنافسي.

وكان فرض الدراسة: **H1** : يؤثر تركز الصناعة علي كمية المعلومات التي تقوم الشركة بالإفصاح عنها عبر مواقع الأنترنت؛ **H1a** : يؤثر تركز الصناعة علي حجم المعلومات التي تقوم الشركة بالإفصاح عنها اختياريا عبر مواقع الأنترنت؛ **H1b** : يؤثر تركز الصناعة علي حجم المعلومات التي تقوم الشركة بالإفصاح عنها الزاميا عبر مواقع الأنترنت.

ولإختبار فروض الدراسة، تم إستخدام عينة من الشركات المقيدة في سوق الأسهم في مدريد، والبالغ عددها 117 شركة من مختلف القطاعات. فقد تم إجراء تحليل محتوى لمواقع تلك الشركات. كما تم تطبيق 3 مؤشرات للإفصاح . وعمل 3 معادلات انحدار خطى.

وقد أظهرت النتائج أهمية نظرية التكاليف السياسية كعامل محدد للإفصاح الاختياري عن المعلومات عبر الأنترنت من قبل الشركات الأسبانية مما يؤيد فرض **H1a**. بينما لم يكن هناك اختلاف بين الشركات فيما يتعلق بالمعلومات الإلزامية، وربما يرجع ذلك إلى حقيقة أن هذه المعلومات الأخيرة تشكل جزءا من المعلومات الإجبارية التي يمكن أن يحصل عليها أصحاب المصلحة من جهات أخرى. كما يمكن للصناعات الأكثر تركزا أن تحد من كمية المعلومات المفصح عنها وذلك بسبب الأضرار التي يمكن أن تسببها في المزايا التنافسية ( نظرية تكاليف الملكية). وتختلف هذه النتائج مع نتائج دراسة (Cheynel and Ziv, 2016) حيث لم تتوصل تلك الدراسة الي أدلة أو التنبؤ بأي علاقة بين التركيز والأفصاح. ولكن في العموم فإن طبيعة هيكل الصناعة تؤثر علي الإفصاح ، كما أوضحت أنه يوجد مجموعة كبيرة من البحوث تدعم وبقوة وجود علاقة ارتباط بين المنافسة والأفصاح. ولكن عن طريق تحويل الاهتمام الي التركيز فإنها لم تجد علاقة واضحة بين الإفصاح والتركز. و نجد أن هذا الاتجاه يأخذ الإفصاح كأحد العوامل المحددة للتركز ، وهذا قد يساعد في التوصل إلى أدلة حول

علاقة الإفصاح بالنتائج الهامة للتركز. كما قد يساعد المنظمين للتفكير في ممارسات الإفصاح كجزء من نموذج تقييم القدرة التنافسية للصناعة .

تناولت دراسة ( Ali et al., 2009 ) العلاقة بين المنافسة بين الشركات وسياسة الإفصاح المتبعة. إذ يفضل أصحاب المناصب في هذه الصناعات أن تكون سياسات للإفصاح عن المعلومات بشكل أقل لتجنب تزويد المنافسين بمعلومات مفيدة من الناحية الاستراتيجية. و تهدف الدراسة الي البحث عن اثر تركيز الصناعة علي سوق المنتجات وعللي المنافسين. والتحقق من سياسات الإفصاح للشركات في الصناعات الأكثر تركزا.

**وقد كان فرض الدراسة: H1** : تكون الشركات في الصناعات الأكثر تركزا لديها دوافع أقل للإفصاح عن المعلومات؛

**H1a** : يكون أثر تركيز الصناعة علي سياسات الإفصاح في الشركات أكثر وضوحا في الصناعات الحديثة نسبيا؛ **H1b** : يكون أثر تركيز الصناعة علي سياسات الإفصاح في الشركات أقل وضوحا في العديد من الصناعات التي تكون فيها نسبة الرفع المالي مرتفعة.

ولإختبار فروض الدراسة تم أخذ عينة من الشركات الصناعية الامريكية وذلك خلال الفترة ما بين 1995 إلي 2004.

وقد توصلت الدراسة إلى تأييد قوى للتنبؤات بأن الشركات في العديد من الصناعات الأكثر تركزا توفر إفصاحات أقل عن المعلومات من أجل منع المنافسين في الصناعة من الحصول علي معلومات مفيدة من الناحية الإستراتيجية. ويتضح أنه في الصناعات الأكثر تركزا تكون توقعات الإدارة للأرباح أقل بكثير، وعندما تتم هذه التنبؤات فإنها تميل إلى أن تكون قصيرة الأجل. كما اعتبرت أيضا ان تصنيفات الجودة الشاملة من ضمن افصاحات الشركات حيث وجد المحللون أن الإفصاح عنها يرتبط بشكل سلبي مع تركيز الصناعة.

كما تبين أيضا ان الشركات في الصناعات الأكثر تركزا تكون بيئة المعلومات بها غامضة عن الشركات العاملة في الصناعات الأقل تركزا. كما توصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات في الصناعات الأكثر تركزا يكون بها المزيد من التشتت في توقعات المحللين للأرباح، وزيادة في الأخطاء في توقعات المحللين للأرباح. وبالإضافة إلى ذلك، اتضح أن الشركات في الصناعات الأكثر تركزا تكون عوائد الأسهم الحالية بها أقل تعبيرا عن تغيرات الأرباح في المستقبل. وهذه النتائج تعطي مزيدا من الدعم لفرض الدراسة أن الشركات في الصناعات الأكثر تركزا لديها سياسات إفصاح أقل عن المعلومات.

وتتفق النتائج السابقة مع دراسة (Ali et al., 2014) في بحث العلاقة بين مقاييس تركز الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية وسياسات الإفصاح عن المعلومات في الشركات. و قد تنبأ (Verrecchia (1983 بأن الشركات مع ارتفاع تكاليف الملكية للإفصاح فإنها تفصح بشكل أقل عن الشركات مع انخفاض تكاليف الملكية للإفصاح. وقد حاول عدد من الدراسات السابقة اختبار هذا التنبؤ باستخدام تركز الصناعة كمقياس لتكاليف الملكية للإفصاح. ومع ذلك، فإن الأدلة الموجودة غير حاسمة (Beyer et al., 2010).

لذلك تهدف تلك الدراسة الي البحث في العلاقة بين تركز الصناعة مع تشتت توقعات الإدارة للأرباح ومع وجود خيارات التمويل والتي لها آثار كبيرة علي الإفصاح، وعلي وجه التحديد، تمويل أسهم رأس المال عن طريق الأكتتاب الخاص. كما يتم إجراء فحص أشمل فيما اذا كان يرتبط تركز الصناعة مع افصاح الشركات ، ويتم البحث أيضا فيما اذا كانت الشركات العاملة في الصناعات أكثر تركزا تتراجع نسبة الإفصاح لديها . ولإختبار فروض البحث تم دراسة الشركات الصناعية الأمريكية خلال الفترة من 1995 حتى 2009.

وكانت نتائج تلك الدراسة تتجه إلى أن الشركات في الصناعات الأكثر تركزا تفصح بشكل أقل و تتجنب قرارات تمويل معينة والتي تجعل للإفصاح آثار غير بسيطة

ويفترض أن ذلك نتيجة لتكاليف الملكية للإفصاح. كما توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها :

- أن توقعات الادارة للأرباح تكون بشكل أقل في الشركات الأكثر تركزا.
- عندما تقوم الشركات فى الصناعات الأكثر تركزا ببيع أسهم جديدة فتكون أكثر عرضه للقيام بذلك عن طريق الاكتتاب الخاص.
- أن تركز الصناعة في الشركات قد يمثل عائقا علي دخول منافسين جدد في الصناعة .

فيما تناولت دراسة (Lang and Sul , 2014) الربط بين تركز الصناعة وتكاليف الملكية والإفصاح. فقد ناقشت هذه الدراسة ثلاث تحديات للدراسات السابقة وهى : عدم وجود تنبؤات نظرية قوية بسبب تضارب النتائج - الصعوبة فى قياس الجوانب ذات الصلة بالتركز الصناعي - و الصعوبة فى تعريف الإفصاحات التى من المحتمل أن تحمل تكاليف ملكية كبيرة . لذلك فقد هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين تركز الصناعة ومستويات الإفصاح في الشركات. حيث تهدف الدراسة الي وضع ثلاث روابط اساسية بين هيكل الصناعة والإفصاح عن طريق : (1) وضع تنبؤات نظرية للعلاقة المتوقعة بين هيكل الصناعة وتكاليف الملكية؛ (2) قياس هيكل الصناعة بالطرق التي من المرجح أن تعكس تكاليف الملكية؛ (3) فحص الإفصاح الاختياري مع العناصر التي تحمل تكاليف كبيرة للملكية.

وبشكل عام, فقد ناقشت العلاقة السلبية بين تركز الصناعة والإفصاح وقدمت أدلة تتفق مع ذلك. والمبرر التقليدي لذلك هي ان الصناعات الأكثر تركزا تتميز بإنخفاض مستويات المنافسة والتي تسمح بأرباح أعلى, وبالتالي, هناك قدر أكبر من تكاليف الملكية للإفصاح والتي تهدد تلك الأرباح. وقد قدم (Ali et al. 2014) أدلة عملية علي وجود علاقة عكسية بين تركز الصناعة والإفصاح, بما يتفق مع الكثير من الأبحاث السابقة .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أهمية تركز الصناعة في تحديد مستويات الإفصاح في الشركات حيث قدمت أدلة تجريبية للعلاقة بين تركز الصناعة وتكاليف الملكية والإفصاح. وذلك وفقا (Ali et al. 2014). وكانت النتائج التي توصلت إليها تتمثل في الآتي :

- قد قدمت علاقة ارتباط بين تركز الصناعة والإفصاح. والاتجاه المتوقع في العلاقة بين تركز الصناعة ومستويات الإفصاح (علاقة سلبية).
- تقديم جوانب كثيرة لتركز الصناعة والتي من المتوقع ان تؤدي الي تكاليف ملكية كبيرة للإفصاح.
- توصلت الدراسة الي ان هناك مجموعة متنوعة من العوامل التي قد تؤدي الي تركز الصناعة علي سبيل المثال : تعزيز الصناعة والابتكار ونمو السوق ووضع عوائق امام دخول منافسين. ونظرية تركز الصناعة تشير الي ان هذه العوامل قد تؤثر علي المنافسة ومن ثم الإفصاح.
- كما قدمت الدراسة أدلة علي قياس الإفصاح في حالة وجود تركز للصناعة.

### تقييم الدراسات السابقة

أظهرت الدراسات السابقة الحاجة إلى التعرف على التركيز الصناعي ومدى أهميته ومقاييسه المختلفة و كيفية تأثيره على مستوى الإفصاح عن المعلومات لدى الشركات في الصناعات المختلفة ، وذلك من خلال التعرف أيضا على دوافع الشركات نحو الإفصاح المحاسبي والنظريات والعوامل التفسيرية المتحكمة فى الإفصاح المحاسبي . كما أتضح من الدراسات السابقة أن هناك تضارب فى الأدلة التى توضح العلاقة بين تركز الصناعة و مستوى الإفصاح المحاسبي. وقد تناول الباحث تلك الدراسات من خلال 3 مجموعات.

- قد تناولت المجموعة الأولى من الدراسات التعرف على مفاهيم الإفصاح المحاسبي وبيئة وتنظيم الإفصاح حيث تم التركيز على نوعين من الإفصاح وهم الإفصاح الإلزامى والإفصاح الاختياري. كما تناول الباحث أيضا أهمية الإفصاح المحاسبي

والمنافع المترتبة عليه ، وكذلك دوافع الشركات للإفصاح والنظريات والعوامل التفسيرية المتحكمة فى دوافع الشركة نحو الإفصاح والتي ركز الباحث على أهم تلك النظريات وهى نظرية الوكالة ونظرية الإشارات ونظرية التكاليف السياسية ونظرية تكاليف الملكية . ويستخلص الباحث مدى أهمية نظرية تكاليف الملكية كأحد النظريات التى تتحكم فى الإفصاح المحاسبى للشركة والتي تساعد على توضيح العلاقة بين التركيز الصناعي كأحد العوامل التفسيرية الأخرى التى تؤثر على الإفصاح.

- تناولت المجموعة الثانية من الدراسات التعرف على مفاهيم التركيز الصناعي كأحد الأبعاد الرئيسية لهيكل الصناعة و التعرف أيضا على تصنيفاته المختلفة ، وكذلك المحددات والعوامل المؤثرة فى التركيز الصناعي مثل حجم الصناعة، وعوائق الدخول للصناعة ، الاتجاه نحو الاندماجات بين الشركات ، و تمييز المنتجات حيث يستخلص الباحث أن للإبتكار أيضا تأثير على التركيز الصناعي . كما أوضح هذا الجزء المقاييس المختلفة للتركز الصناعي والتي تنقسم إلى مقاييس مطلقة ومقاييس نسبية وقد استخلص الباحث من تلك الدراسات أن المقاييس المطلقة أفضل فى الدراسات التطبيقية ويعد مقياس هيرشمان وهيرفندال هو الأكثر شيوعا واستخداما.

- وتناولت المجموعة الثالثة من الدراسات أثر التركيز الصناعي على مستوى الإفصاح للشركات فى الصناعات المختلفة . وقد تبين فى هذا الجزء مدى تضارب النتائج التى توصلت إليها تلك الدراسات فمنها من توصل لعلاقة واضحة بين التركيز الصناعي والإفصاح ووجد أنها علاقة سلبية أى كلما زاد التركيز يقل إفصاح الشركات عن المعلومات لديها وذلك بسبب تخوفهم من دخول منافسين جدد مما يؤدي إلى انخفاض ربحيتهم (وذلك ما يسمى بتكاليف الملكية للإفصاح) .

ولكن وجدت دراسات أخرى أنه ليس هناك علاقة واضحة بين التركيز والإفصاح وخاصة الإفصاح الإلزامى . لذلك يهتم الباحث إلى دراسة أثر التركيز الصناعى على مستوى الإفصاح للشركات فى الصناعات المختلفة وذلك فى البيئة المصرية.

### 3- ملخص نتائج الدراسات السابقة.

لقد استخلص الباحث من خلال استعراض الدراسات التى تناولت العلاقة بين التركيز الصناعى ومستوى إفصاح الشركات أن هناك تعارض وتضارب فى النتائج التى توصلت إليها تلك الدراسات والتى يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:-

1- توصل عدد قليل من الدراسات إلى أن العلاقة بين التركيز الصناعى ومستوى الإفصاح تميل إلى أن تكون إيجابية وذلك بسبب نظرية التكاليف السياسية حيث أن الشركات تقوم بالإفصاح عن معلوماتها إختياريا لتجنب تلك التكاليف التى تتمثل فى تدخل الحكومة وارتفاع الضرائب وغيرها.

2- توصلت إحدى الدراسات إلى أن العلاقة بين التركيز الصناعى ومستوى إفصاح الشركات لم تكن واضحة بشكل كافى حتى يتحدد إتجاه تلك العلاقة، وأرجع ذلك إلا أن وضوح العلاقة من عدمه يعتمد على بيئة الدراسة التى يتم فيها إختبار تلك العلاقة.

3- توصلت أغلب الدراسات إلى أن العلاقة بين التركيز الصناعى ومستوى إفصاح الشركات تكون فى صورة عكسية، أى أن الشركات فى الصناعات الأكثر تركزاً تفصح بشكل أقل من أجل منع المنافسين فى الصناعة من الحصول على معلومات مفيدة من الناحية الإستراتيجية. وهذا ما يعنى وجود قدر أكبر من تكاليف الملكية للإفصاح التى قد تهدد أرباح الشركة، والتى لها تأثير أكبر من التكاليف السياسية.

4- كما توصلت الدراسات إلى نتائج وأثار أخرى للتركز الصناعى والتى تتمثل فى:-



- وجود علاقة بين التركيز الصناعي وبين توقعات الإدارة للأرباح حيث أنه في الصناعات الأكثر تركيزاً تكون توقعات الإدارة للأرباح أقل بكثير.
- ارتفاع درجة تشتت وإنخفاض دقة توقعات المحللين الماليين للأرباح في الصناعات الأكثر تركيزاً.
- وجود علاقة بين التركيز الصناعي وبين قرارات التمويل حيث أنه في الصناعات الأكثر تركيزاً تميل الشركات إلى التمويل من خلال الإكتتاب الخاص.

وهذا ما يتطلب وجود دراسات بحثية تختبر تلك العلاقات في البيئة المصرية.

## مراجع البحث

### أولاً: المراجع باللغة العربية:

- الحمamy، محمد نصر 2015. " قياس أثر خصائص الشركات على مستوى الإفصاح في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في البورصة المصرية " *رسالة ماجستير غير منشورة*، أكاديمية السادات للعلوم، مصر.
- الدهراوي، كمال الدين مصطفى. 1987. " نموذج لحوافز المديرين لتشجيع الإفصاح المحاسبي الاختياري " *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الرابع والعشرون، ص 137 - 166.
- الدهراوي، كمال الدين مصطفى. 1995. " دراسة تجريبية للاختلافات في درجة الإفصاح المحاسبي بين الشركات الكويتية " *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، ص 1 - 37.
- الدهراوي، كمال الدين مصطفى. 2008 . *المحاسبة والمراجعة - الطبعة الاولى ، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر*، مصر، ص 11-92
- الشهبواني، دينا نبيل. 2011. " أثر التركيز الصناعي على الأداء الإقتصادي بالتطبيق على صناعة الأسمنت في مصر " *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الزقازيق ، مصر.
- الصاوي، عفت أبو بكر. 2010. " دراسة دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات في إطار برنامج الخصخصة في مصر مع دراسة تطبيقية " *رسالة دكتوراة غير منشورة*، جامعة الإسكندرية، مصر.
- القرشي، مدحت. 2001 . *الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر*، عمان، الأردن.
- دحاح، حورية. 2015. " هيكل الصناعة ودوره في تحديد الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة الصناعية " *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر.
- عبد الغني، هشام محمد. 2015. " أثر جودة الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات على نشاط سوق الأوراق المالية " *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الإسكندرية، مصر.

- كلارك، روجر. 1995. اقتصاديات الصناعة، ترجمة: فريد بشير طاهر، مراجعة: كامل سلمان العاني، تقديم: سلطان محمد سلطان، دار المريخ للنشر، الرياض.
- هندريكسون، الدون. 1990. النظرية المحاسبية، ترجمة وتعريب كمال خليفة أبوزيد، مطبعة التونى.

### ثانيا: المراجع الأجنبية

- Abdelsalam, O. H., & Weetman, P. (2007). Measuring accounting disclosure in a period of complex changes: the case of Egypt. *Advances in international accounting*, 20, 75-104.
- Agiobenebo, T. J. (2000). Market structure, concentration indices and welfare cost. *Working Paper, Department of Economics, University of Port Harcourt, Nigeria & Department of Economics, University of Botswana, Botswana.*
- Ali, A., Klasa, S., & Yeung, E. (2009). *Product market competition and corporate disclosure policy. Working Paper*, (No. 1231465).
- Ali, A., Klasa, S., & Yeung, E. (2014). Industry concentration and corporate disclosure policy. *Journal of Accounting and Economics*, 58(2), 240-264.
- Alsaeed, K. (2006). The association between firm-specific characteristics and disclosure: The case of Saudi Arabia. *Managerial Auditing Journal*, 21(5), 476-496.
- Athreye, S., & Kapur, S. (2006). Industrial concentration in a liberalising economy: A study of Indian manufacturing. *Journal of Development Studies*, 42(6), 981-999.
- Ayers, B. C., Schwab, C. M., & Utke, S. (2015). Noncompliance with mandatory disclosure requirements: the magnitude and determinants of undisclosed

- permanently reinvested earnings. *The Accounting Review*, 90(1), 59-93.
- Baker, J. B. (2010). Market concentration in the antitrust analysis of horizontal mergers. **Available at SSRN 1092248**.
  - Bamber, L. S., & Cheon, Y. S. (1998). Discretionary management earnings forecast disclosures: Antecedents and outcomes associated with forecast venue and forecast specificity choices. *Journal of Accounting Research*, 36(2), 167-190.
  - Beaudoin, C., Chandar, N., & Werner, E. M. (2011). Good disclosure doesn't cure bad accounting—Or does it?: Evaluating the case for SFAS 158. *Advances in Accounting*, 27(1), 99-110.
  - Beaver, W. (2002). Perspectives on recent capital market research. *The Accounting Review* 77(2):453-474.
  - Beyer, A., Cohen, D. A., Lys, T. Z., & Walther, B. R. (2010). The financial reporting environment: Review of the recent literature. *Journal of accounting and economics*, 50(2), 296-343.
  - Cheynel, E. & Ziv, A. (2016). Accounting workshop on marketing concentration and disclosure. *Accounting research center*, Chicago booth.
  - Cibas, E. S., & Ali, S. Z. (2009). The Bethesda system for reporting thyroid cytopathology. *American journal of clinical pathology*, 132(5), 658-665.
  - Core, J. E., Hail, L., & Verdi, R. S. (2014). Mandatory disclosure quality, inside ownership, and cost of capital. *European Accounting Review*, (ahead-of-print), 1-29.
  - Crawford, S., Huang, Y., Li, N., & Yang, Z. C. (2016). Customer Concentration and Public Disclosure: Evidence from Management Earnings Forecasts. **Available at SSRN 2781627**.

- Ellis, J. A., Fee, C. E., & Thomas, S. E. (2012). Proprietary costs and the disclosure of information about customers. *Journal of Accounting Research*, 50(3), 685-727.
- Elmas, F., & Degirmen, S. (2009). Productivity and Foreign Direct Investment in the Turkish Manufacturing Sector during the Financial Crisis. *Working paper*, Anadolu International Conference in Economics.
- Fedderke, J., & Szalontai, G. (2009). Industry concentration in South African manufacturing industry: Trends and consequences, 1972–96. *Economic Modelling*, 26(1), 241-250.
- Gallego Alvarez, I., María García Sánchez, I., & Rodríguez Domínguez, L. (2008). Voluntary and compulsory information disclosed online: The effect of industry concentration and other explanatory factors. *Online Information Review*, 32(5), 596-622.
- Gelb, D., & Greenstein, B. R. (2004). Accounting disclosures and industry concentration: An empirical comparison of the political cost and the proprietary cost hypotheses. *Journal of Accounting and Finance Research*, 12(7), 41-57.
- Ghimire, R. (2016). Market Concentration in Nepalese Insurance Industry: An Empirical Study. *Available at SSRN*.
- Harrison, D., & Rude, J. (2004). Measuring industry concentration in Canada's food processing sectors. *Agriculture Division, Statistics Canada: Agriculture and Rural Working Paper Series Working Paper*, (70).
- Hassan, O. A., Romilly, P., Giorgioni, G., & Power, D. (2009). The value relevance of disclosure: Evidence from the emerging capital market of Egypt. *The International Journal of Accounting*, 44(1), 79-102.
- Hay, Donald & Derek J. Morris (1991). Industrial Economics and Organization: Theory and Evidence, *Working Paper*, 2nd Edition, Oxford University press.

- Healy, P., & K. Palepu. (1993). The effect of firms' financial disclosure strategies on stock prices. ***Accounting Horizons*** 7 (1): 1-11.
- Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature. ***Journal of accounting and economics***, 31(1), 405-440.
- Hendrikson, Elden, S. (1982). ***Accounting Theory***, 4th ed., Home wood: Richard D. Irwin.
- Hrazdil, K., & Zhang, R. (2012). The importance of industry classification in estimating concentration ratios. ***Economics Letters***, 114(2), 224-227.
- Hui, K. W., & Liu, A. Z. (2014). Voluntary Disclosure during Credit Watches: Does Disclosure Quality Matter?. ***Available at www.ssrn.com***.
- Iatridis, G., & Alexakis, P. (2012). Evidence of voluntary accounting disclosures in the Athens stock market. ***Review of Accounting and Finance***, 11(1), 73-92.
- Jones, T. T., & Cockerill, T. A. J. (1984). *Structure and performance of industries*. Humanities Press.
- Khlifi, F., & Bouri, A. (2010). Corporate Disclosure and Firm Characteristics: A Puzzling Relationship. ***Journal of Accounting, Business & Management***, 17(1).
- Kim, O., & Pinnuck, M. (2014). Competition among exchanges through simplified disclosure requirements: evidence from the American and Global Depository Receipts. ***Accounting and Business Research***, 44(1), 1-40.
- Lang, M., & Sul, E. (2014). Linking industry concentration to proprietary costs and disclosure: Challenges and opportunities. ***Journal of Accounting and Economics***, 58(2), 265-274.
- London, K . (2008). ***Construction Supply Chain Economics***, Taylor& Francis, New York.

- Lopes, A. B., & de Alencar, R. C. (2010). Disclosure and cost of equity capital in emerging markets: the Brazilian case. **The International Journal of Accounting**, 45(4), 443-464.
- Marston, C. L., & Shrikes, P. J. (1991). The use of disclosure indices in accounting research: a review article. **The British Accounting Review**, 23(3), 195-210.
- Mises, L . (2009). Socializm an Economic and Sociological Analysis, Ludwig Von Mises Institute.
- Oluwagbemiga, O. E. (2014). The use of voluntary disclosure in determining the quality of financial statements: Evidence from the Nigeria listed companies. **Serbian Journal of Management**, 9(2), 263-280.
- Omar, B., & Simon, J. (2011). Corporate aggregate disclosure practices in Jordan. **Advances in Accounting**, 27(1), 166-186.
- Owusu-Ansah, S. (1998). The impact of corporate attribites on the extent of mandatory disclosure and reporting by listed companies in Zimbabwe. **The International Journal of Accounting**, 33(5), 605-631.
- Petersen, C., & Plenborg, T. (2006). Voluntary disclosure and information asymmetry in Denmark. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 15(2), 127-149.
- Schimmelpfennig, D. E., Pray, C. E., & Brennan, M. F. (2004). The impact of seed industry concentration on innovation: a study of US biotech market leaders. **Agricultural Economics**, 30(2), 157-167.
- Secretariat, U. N. C. T. A. D. (2008). Cocoa Study: Industry Structures and Competition. **Working Paper, Geneva, UNCTAD**.
- Steering Committee Report. (2006). Improving Business Reporting: Insights into Enhancing Voluntary Disclosures. **Available Online at [www.fasb.org](http://www.fasb.org)**

- Tian, Y., & Chen, J. (2009). Concept of voluntary information disclosure and a review of relevant studies. ***International Journal of Economics and Finance***,1(2), p55.
- Urquiza, F. B., Navarro, M. C. A., Trombetta, M., & Lara, J. M. G. (2010). Disclosure theories and disclosure measures. ***Spanish Journal of Finance and Accounting/Revista Española de Financiación y Contabilidad***, 39(147), 393-420.
- Verrecchia, R. E. (1983). Discretionary disclosure. ***Journal of Accounting and Economics***, 5, 179-194.
- Verrecchia, R. E., & Weber, J. (2006). Redacted disclosure. ***Journal of Accounting Research***, 44(4), 791-814.
- Watson, A., Shrivess, P., & Marston, C. (2002). Voluntary disclosure of accounting ratios in the UK. ***The British Accounting Review***, 34(4), 289-313.
- Weygandt, J. J., Kieso, D. E., & Warfield, T. D. (2010). ***Intermediate Accounting***. John Wiley & Sons.
- William F. Shughart II. (2008). ***Industrial Concentration***. The Concise Encyclopedia of Economics. Library of Economics and Liberty.  
Available at  
<http://www.econlib.org/library/Enc/IndustrialConcentration.html>
- Wolk, H.I. Dodd, J.L. and Rozycki, J.J. (2008). ***Accounting Theory***. Saga Publication, Thousand Oaks, California.



